الاتحاد من أجل المتوسط

د.عياد محمد سمير

جامعة تلمسان

لقد أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات، بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف، فمن هنا جاءت أهمية الحوار العربي الأوروبي الذي كان عبارة عن محاولة لتحديد الاختلافات والمشاكل الحقيقية بين الطرفين، ومن ثم إيجاد السبل وتقديم الاقتراحات ورسم الإستراتيجيات بشكل مشترك من أجل تجنب سوء التفاهم وتحقيق التوازن في العلاقة المتبادلة بين الطرفين.وفي سعيه إلى إبراز تفرده في تجديد السياسات الفرنسية الداخلية والخارجية، أعلن الرئيس نيكولا ساركوزي أثناء حملته الانتخابية عن عزم فرنسا إنشاء اتحاد متوسطي يضم بلدان الضفتين المتجاورتين، ويسمح لتركيا أن تجد إطارها الإقليمي الطبيعي بدل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

هذا وترمي هذه الدراسة إلى إجراء عرض تاريخي سريع لمضمون المشروع خصوصا وقد مرّ ما يقارب الخمس سنوات على الإعلان عنه، حيث تحاول الإجابة على التساؤلات التالية: كيف كانت بداياته؟ ما هو مضمونه؟ وما هي المواقف المختلفة منه؟

1- الإعلان :

في خضم حملته الانتخابية، وخلال جولته على المدن الفرنسية، ألقى المرشح الرئاسي السابق نيكولا ساركوزي خطابا في مدينة تولون Toulon المطلة على المتوسط يوم 7 فبراير 2007[1] ، تحدث فيه عن عومه وضع منطقة المتوسط على طريقة "إعادة التوحيد"، مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة co[2]- développement القائمة بحسب تعريفه، على تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين ضفتي الحوض، مع ما يتطلبه

ذلك من إنشاء لننك استشاري متوسطي يعنى بتمويل مشاريع المياه والطاقة وحكاية التراث في جو من التعاون والتضامن والاحترام المتبادل. ويعتبر مشروع الاتحاد المتوسطي ضروريا في نظر الرئيس السابق نيكولا ساركوزي لعدة أسباب موضوعية أهمها:

- فشل الحوار الأورو-متوسطي، الذي انطلق ببرشلونة في سنة 1995، في تحقيق أهدافه بسبب تركيز صانعو القرار في أوروبا على أولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك وضم الدول الأوروبية التي كانت في الكتلة الاشتراكية سابقا.

- اقتصر التعاون الأورو-متوسطي على التجارة مبعدا كل المجالات الأخرى.

- أخذ مسار برشلونة طابع الحوار شمال-جنوب وهو ما عمق من التباينات والتناقضات بين الضفتين في شمال المتوسط وجنوبه. وللخروج من هذه الدوامة السياسية اقترح ساركوزي على البلدان المتوسطية أن تحدد مصيرها في منطقة جغرافية مشتركة من خلال مشروعه السياسي الذي يجب أن يقوم على مبدأ المساواة بين أعضائه متجنبا تكرار تجربة الشراكة الأوروبية-الجزائرية، التي عبر عنها أحد المراقبين السياسيين الفرنسيين بقوله: "أنه من العار أن ينص اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في شقه الزراعي على حق دخول المنتجات الأوروبية بدون رسوم في حدود 400 ألف طن من القمح و4 آلاف طن من منتجات الحبوب، وبالمقابل، فإن الجزائر حرة في تصدير نحو الاتحاد الأوروبي بدون حواجز المنتجات ذات النوعية مثل الويسكي، الكونياك، البراندي والكالفادوس" (3).

إذن ركز ساركوزي في نداءه لبناء الاتحاد المتوسطي على الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط وسماها على التوالي: فرنسا، البرتغال، اسبانيا،ايطاليا، اليونان، وقبرص، بالإضافة إلى دول جنوب وشرق المتوسط وهي: تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب. وفكرته في ذلك أن يعيد محاكاة تجربة الوحدة الأوروبية التي انطلقت بعدد قليل من الدول وبمشاريع نفعية محددة.

كان رأي نيكولا ساركوزي أنه لا بد من إقامة "اتحاد" بين الدول المذكورة آنفا، وليست فقط اتفاقات مشاركة، من أجل تنسيق سياساتها وعدم تركها هكذا تتخذ كل

منها ما تراه من سياسات خارجية، كما كان على يقين من أن اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول ثبت أنها ليست كافية ولا حتى مجدية، وأن ترقيعها بسياسة الجوار الأوروبي لم يأت بنتيجة، وانتشر الحديث عن جدوى كل تلك الضجة التي أحدثها الاتحاد الأوروبي، وسارع ساركوزي بمنتهى الجدية ووضع خطة عمل طموحة لمبادرته الجديدة المستحدثة –التي لم تلفت الأنظار في البداية- والتي لم يسبقه أحد في التفكير فيها للخروج من المأزق [4].

ويمكن القول بأن اللقاء الذي عقد في روما بتاريخ 20 ديسمبر 2008 بين كل من الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي، ورئيس الوزراء الاسباني ثاباتيرو، ورئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي، والذي خصص لبحث الخطوط العامة لمشروع "الاتحاد المتوسطي"، شكّل محطة بارزة، حيث اختتم بمؤتمر صحافي مشترك أطلق خلاله ما سمي بـ "نداء روما لاتحاد المتوسط"، الذي تضمن أفكار وأهداف المشروع المنشود [5]:

- إحلال السلام والتنمية بين ضفتي المتوسط.
- السعي إلى إعادة منطقة حوض المتوسط إلى سابق عهدها كمنطقة سلام وازدهار وتسامح، كونها منشأ الثقافة والحضارة.
- التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح محركا للتعاون المتوسطي، دون أن يؤدي ذلك إلى الاندماج الكلي.
- الحرص على تقديم مشروع "الاتحاد المتوسطي" كمكمل لآليات التعاون الأوروبي المتوسطي الأخرى، ولا سيما مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية، دون الحلول مكانها أو إعاقة عملها، حيث تكمن القيمة المضافة للمشروع في توفير زخم سياسي للتعاون من خلال إشراك المجتمعات المدنية والشركات والهيئات المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية [6].
- توجيه دعوة إلى رؤساء دول جنوب وشرق المتوسط لحضور قمة تستضيفها باريس يوم عيدها الوطني في 14 جويلية 2008، جمعهم ورؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي تولت فرنسا رئاسته الدورية ابتداء من 1 جويلية 2008[7].

- الشروع في الأعمال التحضيرية خلال أشهر بالتشاور مع الدول المعنية والمهتمة بالمشاركة في هذا الاتحاد. وفيما يخص علاقة الاتحاد المتوسطي بالاتحاد الأوروبي فإن رؤية ساركوزي كانت واضحة، تتمثل في العمل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي بانسجام وتنسيق كاملين في بناء السلام في البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل منطقة حيوية للأوروبيين. إدراكا منه لحجم المعارضة الأوروبية لهذه المبادرة التي تهدد مسار برشلونة والشراكة الأورو-متوسطية.

ففي كل مرة يردد الرئيس الفرنسي بأن مشروع الاتحاد المتوسطي ليس بديلا لمسار برشلونة، كما أنه لا يعد تكتلا متوسطيا ضد أوروبا أو ضد إفريقيا، وهو ما جعله يقترح إشراك المفوضية الأوروبية في الاتحاد المتوسطي.

وفي هذا الإطار يعتقد ساركوزي بأن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يتوسع أكثر ويمتد خارج حدوده الحضارية وهو ما يحسمه في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، التي يقترح دمجها في الاتحاد المتوسطي لأنه الحيز الجغرافي والطبيعي لها، وهو ما أعرب عنه بقوله:

"إذا أرادت أوروبا أن تكون لها هوية يجب أن تكون لها حدود، وإذا أرادت أوروبا أن تكون لها القوة لا يجب عليها أن تتمدد بدون نهاية...وتركيا ليست لها مكانة في الاتحاد الأوربي لأنها ليست بلدا أوروبيا لكنه بالمقابل هي بلد متوسطي كبير وسأعرض عليها الانضمام للاتحاد المتوسطي" [(8)].

وفيما يخص المؤسسات التي يمكن أن تضطلع بمهام الاتحاد المتوسطي، أكد ساركوزي في الخطاب الذي ألقاه بطنجة بأن مؤسسات الاتحاد لا تكون صورة طبق الأصل لمؤسسات الاتحاد الأوروبي "لن نقيم الإتحاد المتوسطي على الشاكلة الحالية للإتحاد الأوروبي بمؤسساته، وإداراته، ومستوى الاندماج العالي سياسيا وقانونيا واقتصاديا. ومن المحتمل أن يكون الإتحاد المتوسطي بداية في شكل غير مشابه للإتحاد الأوروبي وما عرفه من تحولات، كتجربة فريدة وأصيلة"

وفي هذا الصدد، قدم الرئيس الفرنسي اقتراح إقامة اللقاءات الدورية بين رؤساء الدول والحكومات للبلدان المتوسطية باسم "المجموعة المتوسطية "G-Med كما هو جاري به العمل في قمم البلدان الصناعية الكبرى الثمانية، مع إحداث مجلس متوسطي على غرار المجلس الأوروبي في الاتحاد الأوروبي [(9)].

2- ردود الفعل اتجاه المشروع:

وجدير بالذكر أن نوضح مواقف جميع الأطراف من مبادرة الاتحاد المتوسطي:

أ- مواقف الدول الأوروبية:

رفضت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل المشروع الأولي للرئيس الفرنسي الذي كان يقتصر على الدول الساحلية المطلة على المتوسط، مبدية رأيها: "إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار-المشروع المتوسطي-، لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل...مما يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي"، مضيفة: "إن هذا يخلق موقفا خطيرا، إذ أن ألمانيا يمكن أن تتجه نحو أوروبا الوسطى والشرقية بينما تتجه فرنسا إلى المتوسط، وسيخلق ذلك توترا غير مستحب" [(10)].

كما ترى ألمانيا وبريطانيا أن مشروع الرئيس السابق ساركوزي يخفي رغبة في استخدام العنوان المتوسطين لتمويل طموح فرنسا وتوسيع نفوذها في هذه المنطقة، من خلال الإفلات من مؤسسات وسياسات الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن، كما أن المشروع بصيغته الأولى ينطوي على تفرد، من شأنه أن يتسبب في انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي حتى يصبح لكل سياسته. بالإضافة إلى أن ألمانيا تعتقد بأن الرئيس الفرنسي يهدف من خلال المشروع إلى إنعاش الاقتصاد الفرنسي الراكد، عبر تأمين عقود مربحة للشركات الفرنسية في منطقة المتوسط، هذا ناهيك عن أن منطقة المتوسط هي مسؤولية أوروبية مشتركة، وليست محصورة بالدول المطلة على حوض المتوسط، فكما أن هذه الأخيرة معنية بمستقبل حدود أوروبا مع أوكرانيا وروسيا، كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول الشمالية التي يجب أن يؤخذ برأيها حول مصالح الاتحاد الأوروبي جنوب المتوسط.

ناهيك عن أن ألمانيا تعتبر نفسها بلدا متوسطيا بالنظر إلى حجم مبادلاتها مع دول الجنوب، وأهمية الجاليات المهاجرة المقيمة بها من أصول متوسطية، فكيف يتم تجاهلها بهذه الكيفية في هذا المشروع، لذا بداية من 2008 تزعمت ألمانيا الدول اللاتينية للدفاع عن السياسات الأوروبية ضد ما تعتبره محاولة من فرنسا لزيادة تأثيرها على المنطقة وفي المتوسط على وجه الخصوص [11].لذا رفضت ألمانيا مشروع الاتحاد المتوسطي بشكله الأول، محبذة الاستعاضة عنه بالتحرك جنوبا من ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أي من خلال تعزيز وتفعيل مسار برشلونة المتعدد الأطراف، حيث يصبح بالإمكان تحديد المشاريع التي من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة [12] .

ومن ناحيتها إسبانيا كانت قد أعربت في البداية عن تحفظها ومخاوفها من أن يؤدي المشروع إلى القضاء على عملية برشلونة ليحقق نفس الأهداف التي يحاول الاتحاد الجديد تحقيقها، إلا أن مدريد عادت لتخفف من حدة شكوكها من المبادرة الفرنسية بعدما تم الاتفاق على أن الاتحاد لن يكون كيانا جديدا مستقلا يقوم على أنقاض "عملية برشلونة"، ولكنه سيكون مكملا لهذه العملية. حتى سلوفينيا [13] ، اتبعت نفس النهج في 17 يناير 2008، وظهر ذلك في تصريحات مسؤوليها في بداية الأمر، حيث أكدت أنها لا تحتاج إلى ازدواجية في المؤسسات تنافس مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وذلك قبل أن تعدل موقفها وتوافق على الاتحاد فيما بعد.وبالنسبة لموقف إيطاليا ومالطا، فقد أعرب الإيطاليون عن قلقهم من أن المشروع لا يجب أن يقوض عملية برشلونة، وإنما يجب أن يقويها، حيث ظهر رد فعل مالطا من خلال تصريح وزير خارجيتها لما أكد أن أوروبا عملت دائما مع دول الشرق الأوسط من خلال المبادرات الخاصة بالتنمية، فهناك الشراكة الأورومتوسطية ومبادرة 5+5 ومبادرة البحر المتوسط، كل هذه المبادرات لا يمكن لها أن تتعارض مع المصالح العربية أو الأمريكية لأنها تعمل على تنمية موارد المنطقة من خلال مشروعات تعليمية وصناعية، وهو ما يؤدي –حسبه- لرخاء المنطقة.

واستجاب ساركوزي لتلك الشكوك، مصرحا بأن الاتحاد من أجل المتوسط سيشمل كل الدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما يجعل المشروع الجديد امتدادا

لعملية برشلونة التي بدأت في 1995، ولكنه تحفظ قائلا بأن كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجب أن تتمكن من الاشتراك في العضوية، ولكن تلك الدول التي تريد أن تتحرك بطريقة أسرع لا يجب منعها من أن تفعل ذلك بواسطة الدول التي تتحرك بخطى أبطأ. بالتالي، فالموافقة على المشروع –فيما بعد- ظهرت في عدد من الدول الأوروبية المطلة على المتوسط ولا سيما في إسبانيا والبرتغال وإيطاليا (14) ، حيث صرح السفير ألان لوروي Alain Leroy أن 22 دولة متوسطية من أصل 25 أبدت اهتمامها بفكرة هذا المشروع بانتظار تبلور إطاره العملي، واعتمدت الدول المؤيدة للمشروع على الحجج التالية:

- إن تحديات العولمة و حركة انتقال عوامل الإنتاج حتمت على دول الشمال المتطور الانخراط في تكتلات إقليمية مع جوارها الجنوبي، وبالتالي يتعين على أوروبا أن تحدو حدو الولايات المتحدة واليابان في هذا المجال.

- لقد استحوذت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية على الجهدين السياسي والمالي الأكبرين خلال عقد التسعينات بتشجيع جوهري من ألمانيا حيث أدار الجانب الأوروبي ظهره لجنوب المتوسط، و قد حان الوقت لإعادة بعض من التوازن إلى العلاقات الاستراتيجية لأوروبا.

- بعد زيادة عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة، بات هناك العديد منها لا يكترث للأهمية الاسترتيجية التي يمثلها جنوب المتوسط، حيث تتبعثر اهتمامات سياسة الجوار بين المغرب و بيلاروسيا دون مراعاة خصوصية المتوسط وبالتالي يجب حصر المشاركة في الاتحاد المتوسطي بدول جنوب أوروبا المطلة على المتوسط حيث يمكن الاعتداد بتجربة "مجلس دول بحر البلطيق لعام 1992"، الذي كان يضم 11 دولة مطلة على هذا البحر، من ضمنها روسيا وألمانيا، فضلا على المفوضية الأوروبية مع منح فرنسا وبريطانيا صفة العضو المراقب، وقد أنشئت أمانة سر مهمتها تشجيع الحوار السياسي والتعاون في المجالات الحيوية كافة.

- تكمن أهمية فكرة مشروع ساركوزي في نجاح الأوروبيين في إقامة حلقة جديدة من الاتحاد وتسويقه بين 43 رئيس دولة وحكومة، في الوقت الذي فشلت فيه كل المبادرات العربية لإقامة وحدة عربية أو اتحاد عربي على كل المستويات بالرغم من المقومات اللغوية والدينية والحضارية المشتركة في كل الدول العربية [15].

- أدت أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والنزاع العربي-الإسرائيلي إلى تأجيج الصراعات و لاسيما الدينية منها مع تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة وانتشار الإرهاب مما بات يشكل تهديد حقيقيا لاستقرار وأمن الدول الأوروبية كافة التي يعيشون فيها مواطنون وجاليات إسلامية واسعة وبخاصة تلك المطلة منها على المتوسط.

- ينظر بعض الأوروبيون بعين القلق إلى محاولات توسيع النفوذ الأمريكي في المنطقة ولاسيما بواسطة الاتفاقات الثنائية مع دول المغرب العربي، وبالتالي يرى البعض أن المسألة باتت مصيرية ووجودية بالنسبة إلى موقع أوروبا في منطقة المتوسط والعالم.

- يتوجس الأوروبيين من التعاون المستقبلي الذي يمكن أن ينشأ بين دول جنوب المتوسط من جهة وكل من القوتين الصاعدتين الصين والهند حيث يمكن للصين مثلا المتعطشة للموارد الطبيعية من نفط وغاز وغيره أن تتقدم بمساعدات واستثمارات حيوية تنموية اتجاه دول المنطقة مما يؤسس لنفوذ اقتصادي وسياسي لها على حدود أوروبا خاصة إذا ما استمر الأوروبيين وتعثر المشروع الأمريكي وهذا ما بدأ يحصل في بلد كالجزائر.

- شكل موضوع "الحد من الهجرة"، أحد أبرز شعارات الحملة الرئاسية للمرشح ساركوزي الذي عمد فور تسلمه مهامه الرئاسية إلى استحداث وزارة جديدة لشؤون الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية، حيث قضت خطة العمل بدعم عملية التنمية في دول المغرب العربي المصدرة لليد العاملة واعتماد سياسة هجرة انتقائية وصارمة تلبي الحاجات المحددة للاقتصاد الفرنسي مع ما يستلزم من تكتيك لعملية الترحيل.

ب- مواقف دول جنوب المتوسط:

و الظاهر أن ردود فعل دول المتوسط حذرت عند طرح المبادرة الفرنسية، وقد كان من أسباب الحذر أن المبادرة كانت مفاجئة وغامضة وارتبطت بالحملة الرئاسية، فبالنسبة لتركيا، فقد رفضت فورا المبادرة، على أساس أنها قد تكون بديلا لانضمامها للاتحاد الأوروبي، مفترضة أن هذه هو الهدف، لكنها عادت ورحبت بعدما أن أطمأنت عندما نفى الرئيس الفرنسي هذا الافتراض، والسبب في ذلك الشك أن تركيا تتوجس أساسا من الرئيس ساركوزي لأنه من المعروف أنه كان ضد قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي [16].

بدأت ليبيا بالترحيب بمبادرة ساركوزي، حيث طالب العقيد الراحل معمر القذافي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بأخذ مبادرة ساركوزي بجدية شديدة، وفي مارس 2008 صرح لوكالة الأنباء الليبية بأن فكرة إقامة تعاون حقيقي بين الدول المطلة على بحر واحد مثل البحر المتوسط، فكرة تستحق التأييد، بل إنه حرص على نجاح المبادرة وحذر من أنها قد تتعرض للإجهاض أو التمييع، كما تحمس القذافي أكثر فقال أنه يجب ألا تقتصر هذه المبادرة على الدول الأوروبية والإفريقية المطلة على المتوسط، وإنما يجب أن تكون حلقة وصل بين القارتين، ولم ينس أن ينال من عملية برشلونة التي أقصته من مبادرة الشراكة.

لكن مع حلول نهاية مارس –وهو الشهر الذي أطلق فيه تلك التصريحات- عارض العقيدالليبي السابق معمر القذافي الفكرة تماما، ودعا القمة العربية المجتمعة في سوريا إلى البحث عن بديل، الذي يكمن في قيام اتحاد عربي-إفريقي. أما الموقف المغربي فقد تجلى في تصريح عاهل المغرب من أنه من المهم لبلاده أن تعقد اتفاقا متقدما مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار، ثم أوضح الحاجة إلى المبادرة الجديدة لتتمشى بشكل ممتاز مع ما هو مطلوب لدعم عملية برشلونة.

وفي كلمة عاهل المغرب في 23 أكتوبر 2007 أمام الرئيس الفرنسي ساركوزي، قال: "لقد كانت سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي تدعيما لآمال المغرب في تحقيق وضع متقدم، بإعطاء علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي البعد الاستراتيجي الذي تستحقه، وهذا المشروع

الطموح سيكرس الدور الرائد لبلادنا في تقارب جانبي المتوسط، وهذا الطموح الشرعي لاقى مساندة دائما من المشاركة الدائمة لفرنسا في أعمال الاتحاد الأوروبي، ونحن مقتنعون بأن الرئاسة الفرنسية القادمة للاتحاد الأوروبي ستساهم لشكل إيجابي في تحقيق هذا الهدف" (17).

وإذا عدنا إلى الموقف الجزائري، نجد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أكد أن هناك عقبات لا بد من التغلب عليها، وخاصة تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والصحراء الغربية، وأنه لا بد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط، خطوطه العامة، وبين الآليات القائمة أي عملية برشلونة. ثم قال الرئيس الجزائري في 4 ديسمبر 2007 أمام ساركوزي: "أعرف يا سيادة الرئيس أنكم تروجون لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، الذي تكرسون أنفسكم له والذي تدعون إليه بقوة وتفاؤل، وقد ناقشناه، ونحن في الجزائر نميل إلى الإسهام في تحقيقه إلى حدّ أنه علينا أن نحدد مقوماته وأهدافه وكذلك المكان الذي سيحتله إلى جانب الآليات الموجودة بالفعل والتي جمعت معا الدول على جانبي المتوسط" (18).

مهما يكن الأمر، وفي إطار السعي إلى بلورة موقف عربي مشترك من هذه الفكرة، اجتمع ممثلو تسع دول عربية محيطة بالمتوسط في القاهرة في 25 ماي، وأقروا تكليف مصر، بصفتها منسقة مواقف البلدان العربية في المشروع الفرنسي المقترح، بإعداد الورقة العربية التحضيرية للاجتماع العربي الأوروبي الذي انعقد يومي 9 و10 جوان في سلوفينيا للإعلان الرسمي عن ولادة الاتحاد الذي رشح الرئيس حسني مبارك ليكون رئيسه الجنوبي (19).

إن اختلاف وجهات النظر بين الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية حول مشروع الاتحاد المتوسطي أدى إلى تأجيل قمة ساركوزي بميركل التي كان يفترض أن تعقد في مقاطعة بافاريا، حيث استعيض عنها بلقاء عقد بينهما في 3 مارس في هانوفر، على هامش مشاركتهما في معرض للتكنولوجيات الحديثة، فيما عرف بقمة المصارحة، هذا اللقاء دلّ على أن الاتحاد المتوسطي شكل نوعا من إعادة الترتيب والتطوير في العلاقات الفرنكو-

ألمانية [20]، تم خلاله الاتفاق على عدد من النقاط تمهيدا لعرضها على المجلس الأوروبي الذي التأم بحضور رؤساء دول الاتحاد الأوروبي في بروكسيل في 13 مارس 2008 [21].

إذن اضطر الرئيس الفرنسي للتنازل نحو إنشاء إتحاد تكون أبوابه مفتوحة لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي 27، أي بما فيها تلك التي ليست متاخمة للبحر المتوسط، بحيث أتاح هذا التعديل لألمانيا أن لا تترك لفرنسا تنفرد بزعامة الاتحاد. لكن هذا التنازل كان صعبا على الجانب الفرنسي مما جعل الرئيس الفرنسي يصر في محادثاته مع المستشارة الألمانية على حصر الرئاسة الدورية للاتحاد في البلدان المتوسطية على أساس التناوب بين الضفتين، وهو التعديل الذي قبلت به المستشارة ميركل في النهاية.

وبهذا عكست النتائج التي تمخضت عن الاجتماع بين القيادتين الفرنسية والألمانية صيغة الحل الوسط بين الاندفاع الفرنسي والتحفظ الألماني، فمن جهة جرى احتواء الطموحات الفرنسية من خلال إدراج المشروع الذي اتفق على تسميته "الاتحاد من أجل المتوسط" في الإطار المؤسساتي للاتحاد الأوروبي، بما يعنيه ذلك [22]:

- ارتكاز المشروع الجديد على مؤسسات مسار برشلونة الذي تحول إلى اتحاد من أجل المتوسط.

- تمتع جميع دول الاتحاد الأوروبي بالعضوية الكاملة، بخلاف الرغبة الفرنسية القاضية بمنح صفة العضو المراقب لتلك التي لا تطل على حوض المتوسط، كما هو معمول به في مجلس دول البلطيق.

- استمرار سياسة حصر سلطة القرار المالي بالمفوضية الأوروبية، مع استبعاد لأي صيغة تمويلية بديلة.

والملاحظ أنه خلال اجتماع المجلس الأوروبي الذى عقد يومي 13 و14 مارس 2008 في بروكسل، أقر قادة الاتحاد الأوروبي مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وأصروا على أن يكون الاسم الرسمي للاتحاد هو: "عملية برشلونة... اتحاد من أجل المتوسط" [23] ، في إشارة إلى أن هذا الاتحاد جزء من عملية برشلونة، وأنه لن يكون بديلا عنها، وإنما مكمل لها.

والواقع أنه قد لوحظ وجود مفارقة كبرى بين طريقة التعاطي الأوروبي وطريقة التعاطي العربي مع مشروع الرئيس ساركوزى المتوسطي، فبينما أسفرت التفاعلات الأوروبية حول هذا المشروع عن صيغة توفيقية بين المصالح الأوروبية المتباينة بل والمتعارضة، نجد أن التفاعلات العربية لم تتمكن من التوصل إلى رؤية مشتركة اتجاه المشروع الفرنسي-الأوروبي.تم إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في 13 حويلية 2008 بحضور قادة أو ممثلي 43 دولة، حيث:

- حضر من الجانب الشمالي الدول الآتية: أعضاء الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، ألبانيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، موناكو.

- أما من الجنوب فقد حضر: المغرب، الجزائر، موريتانيا، تونس، مصر، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، الأردن، سوريا، لبنان وتركيا.

- وشاركت ليبيا بصفتها عضوا مراقبا.

- ووجهت فرنسا للمفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، الأمين العام للمجلس الأوروبي، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بالإضافة إلى بعض المؤسسات كالأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي، البنك العالمي، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإفريقي للتنمية، هذا إلى جانب بعض الهيئات الأخرى ممثلة في تجمع برلمانات المتوسط، تحالف الحضارات، المؤسسة الأوروبية لحوار الثقافات "أنا ليند".

وقد ترأس الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، رئيس الاتحاد الأوروبي، التجمع المتوسطي الجديد، وشاركه في الرئاسة الرئيس المصري السابق حسنى مبارك، ممثلا لدول جنوب المتوسط. تناولت القمة، عبر أربع جلسات عمل، موضوعات البيئة والطاقة والأمن الغذائي والحماية المدنية والحوار السياسي، وقد أصدرت قمة باريس في ختام أعمالها بيانا مشتركا، تم خلاله تأكيد أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا مهما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو-متوسطية، مثل التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، وتدهور الوضع البيئي، والطاقة، والهجرة، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والارتقاء بالحوار بين الثقافات.

وقد شدد البيان الختامي على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة.. اتحاد من أجل المتوسط. كما أكد تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. كما أكد رؤساء الدول والحكومات، من خلال البيان المشترك، مجددا إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم مكافحته والقضاء عليه، وركزوا أيضا على أهمية تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وقد ألقى الصراع العربي الإسرائيلي بظلاله على القمة، حيث أدى النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني حول إحدى الفقرات إلى إدخال تعديل على البيان الختامي المشترك. فبينما أصر الجانب الإسرائيلي على إدراج عبارة "دولة للشعب اليهودي"، فقد عارض الجانب الفلسطيني إدراج هذه العبارة، وعليه فقد اكتفى البيان بالتأكيد مجددا على دعم القمة لعملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية، وبتعهد الأطراف بالسعي إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال[24].

هذا وقد أدرج إعلان الاتحاد من أجل المتوسط بعض الأمور الكلاسيكية، كتطوير العلاقات الأورومتوسطية من خلال مشاريع التعاون الإقليمي، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية الحفاظ على المكتسبات التي حققتها عملية برشلونة منذ 1995 وأجلت الفصل في المسائل المؤسساتية [25].

3- الهيكلة المؤسساتية:

بعد أربعة أشهر من قمة باريس التأسيسية، عاد وزراء الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، للاجتماع في مدينة مرسيليا الفرنسية لوضع الآليات لهذا

الاتحاد الجديد، حيث توجت بالإفراج عن الهياكل المؤسساتية لمشروع "مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، حيث جاءت المؤسسات كالآتي:

أ- الرئاسة المشتركة:

ينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية وعلى اجتماعات كبار الموظفين وعلى اللجنة الدائمة المشتركة، وعلى اجتماعات الخبراء في إطار هذه المبادرة، يكون أحد الرئيسين المشتركين من الاتحاد الأوروبي والآخر من دولة شريكة متوسطية[26].

وفيما يخص الاتحاد الأوروبي، يجب أن تكون الرئاسة المشتركة متوافقة مع التمثيل للإتحاد الأوروبي، طبقا لأحكام المعاهدة المعمول بها، وبخصوص الشركاء المتوسطيين، يجب أن يتم اختيار الرئيس المشترك بالتوافق لمدة سنتين غير قابلة للتجديد، ويدعو الرئيسان المشتركان لاجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط، ويترأسانها، ويعرضان جدول أعمال الاجتماعات للموافقة عليها، كما يقومان بالمفاوضات الضرورية مع كل الشركاء بغية تبني الاستنتاجات المشتركة خلال القمم والاجتماعات الوزارية وغيرها، وحسب الحالات التي يتم تبنيها بالتوافق، ويقومان أيضا بالمشاورات فيما يخص جميع الأمور التي لها علاقة بحسن سير عمل الشراكة.

ب- كبار الموظفين:

يقومون بمعالجة مجمل جوانب المبادرة، يقيمون جميع مسارات الاتحاد بما فيها المسائل التي عالجتها سابقتها "لجنة أورميد"، كما يواصل الموظفون اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية، ويعرضون اقتراحات لمشاريع وبرنامج العمل السنوي.

ج- اللجنة الدائمة المشتركة:

يكون مقرها في بروكسل، وتوفر مساهمتها في اجتماعات كبار الموظفين وفي تحضيرها وتؤمن المتابعة المناسبة، تقوم بمعالجة المسائل التي تدرسها لجنة أورميد، ويمكن أن

تشكل الجنة الدائمة المشتركة آلية للرد السريع في حال طرأ وضع استثنائي في المنطقة يستلزم مشاورات الشركاء المتوسطيين.

د- الأمانة العامة:

تحتل مركزا مهما داخل الهيكلة المؤسساتية للاتحاد، مهمتها تقنية تتلخص في دراسة مبادرات المشاريع وإعلام اللجنة الدائمة المشتركة وكبار الموظفين بتنفيذها بالتنسيق الوثيق مع الدول والشركاء المانحين. تم اختيار أحمد مساعدة [27] في 12 جانفي 2010، ليعين رسميا في منصب الأمين العام يوم 4 مارس 2010، في حفل تنصيب أقيم بمدينة برشلونة، حضره وزراء خارجية إسبانيا، فرنسا، مصر والأردن والأمين العام لجامعة الدول العربية.

وأهم ما يميز مشروع الاتحاد المتوسطي حسب اعتقاد الرئيس الفرنسي ساركوزي أنه يقوم على أساس وظيفي نفعي، بحيث يعمق من التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل من التناقضات والتباينات الحاصلة في حوض المتوسط، وأن يقوم الاتحاد على أساس تقاسم التكنولوجيا، والمعرفة، والخبرات والدواء بين البلدان، وهي أقطاب تنافسية مغرية للتعاون المشترك، بحيث تدفع نحو إنشاء مخابر مشتركة وجامعات مشتركة.

وعليه، سيقوم التعاون المشترك في إطار الاتحاد المتوسطي وفق رؤية ساركوزي على التسيير المشترك لقضايا التعاون الحساسة مثل المياه، ووضع سياسة مشتركة للطاقة وإقامة سياسة مشتركة من أجل حماية وترقية التراث المشترك، والأمن والحوار الثقافي. كما يقوم الاتحاد المتوسطي على دعامة أخرى، تتمثل في تجسيد التعاون في الفضاء القضائي المشترك من أجل مكافحة الجريمة المنظمة، الإرهاب ومحاربة الرشوة. عموما يهدف الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق ستة مشروعات إقليمية هي:

1- مكافحة التلوث في المتوسط: قدمت المفوضية الأوروبية في مارس 2008، مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80% من مصادر التلوث بحلول 2020، ويفترض أن تكلف ملياري أورو على الأقل.

2- إنشاء طرق بحرية و برية، لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط.

3- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية، مرتبطة بالإحتباس الحراري.

4- وضع خطة الطاقة الشمسية في المتوسط.

5- تطوير جامعة متوسطية دشنت في جوان في بورتوروز (سلوفينيا).

6- مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة.

يمول الإتحاد من أجل المتوسط من مصادر عديدة مثل: مساهمة القطاع الخاص والميزانية الأوروبية ومساهمة كل الدول المشاركة أو دول أخرى إضافة إلى البنك الأوروبي للإستثمار [28].وبالرجوع إلى تفاصيل المشروع العامة كما يظهر من تتبع مجمل تصريحات وحوارات وخطب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي, تحت مبادرة تقوم على تأسيس تنظيم جهوي متوسطي يتبنى نموذج الإتحاد الأوروبي بحيث يضم جميع بلدان الضفتين الشمالية والجنوبية من المتوسط (أوروبية أو غير أوروبية) وبالتالي يعتمد الإتحاد من أجل المتوسط على مؤسسات مشتركة.

ولتفعيل الاتحاد المتوسطي اقترح ساركوزي إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات وفق نموذج البنك الأوروبي للاستثمارات، يقدم التسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية، وينطلق ساركوزي من قناعة كبيرة في دفع عجلة التعاون بين المؤسسات الاقتصادية الأوروبية ونظيرتها في الضفة الجنوبية متسائلا:"لماذا لا تنجح الدول الأوروبية في هذا المجال كما نجحت اليابان في التعاون الفعال مع الصين بالرغم من الصراعات التاريخية الطويلة بينهما"، وينطلق الخبراء الفرنسيون في فكرة تبرير إنشاء البنك المتوسطي للاستثمارات انطلاقا من الحجم الضئيل جدا للاستثمارات الأوروبية في منطقة جنوب حوض المتوسط التي لا تتعدى 2 بالمائة من الحجم الكلي للاستثمارات الأوروبية في الوقت الذي تتعدى فيه الاستثمارات الأمريكية في جنوبها 20 بالمائة وتتجاوز الاستثمارات اليابانية 25 بالمائة في الدول المحيطة بها.

4- ديناميكية العمل:

توجه وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية الفرنسية السيد ألان جوبي إلى برشلونة في 5 جويلية 2011 بمناسبة تولي الأمين العام الجديد للإتحاد من أجل المتوسطالسيد يوسف عمراني (كان الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية للمملكة المغربية) مهتمه، حيث ذكّر رؤساء

الدول والحكومات بالإهمية التي يكتسيها الإتحاد من أجل المتوسط وبأمنيتهم في إطلاق مشاريع ملموسة وواسعة النطاق بسرعة، وهي لازمة أكثر من أي يوم مضى في سياق "الربيع العربي" وفي مجمل الأحداث الجارية في بلدان جنوب المتوسط [29].وفي هذا الإطار عمل السيد عمراني على تشجيع تنمية المشاريع المحسوسة والمحركة، وفي مقدمها تلك التي تستجيب لحاجات الشباب في البلدان العربية. في هذا الخصوص، فان أحد أبرز الورشات كانت التنقل الطلابي في ميادين الامتياز التي تحظى بالأولوية في المنطقة (التنمية المستدامة وعلوم المخاطر والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان).

ومن جهته قال السيد مراد مدلسي (وزير الخارجية الأسبق الجزائري) أن سنة 2013 ستشهد بداية تجسيد المشاريع خاصة منها ما يتعلق بمنطقة المغرب العربي في مجالات الطاقة و البحث العلمي و الموارد المائية و حماية البيئة، و قال رئيس الدبلوماسية الجزائرية الأسبق أنه تلقى خلال اللقاء مع فتح الله سيجيلماسي (الأمين العام الجديد للإتحاد من أجل المتوسط) معلومات مشجعة جدا حول عدد المشاريع المتنامي (التي سجلها) الإتحاد من أجل المتوسط. و أضاف "أبرزنا موقف الجزائر المؤيد للإتحاد من أجل المتوسط كون هذا الاتحاد نظم حول مفهوم الهندسة المتغيرة التي تسمح لنا في المنطقة بتطوير مشاريع اجتماعية اقتصادية ذات اهتمام مشترك"[30].

هذا وانعقد المؤتمر الوزاري الثالث حول تعزيز دور المرأة في المجتمع تحت رئاسة خدمة العمل الخارجي الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية، بصفتهما الجهتين اللتين تمثلان الرئاسة المشتركة للإتحاد من أجل المتوسط، وبعد التعهدات التي خرج بها المؤتمران الوزاريان السابقان حول تعزيز دور المرأة في المجتمع (إسطنبول 2006 ومراكش 2009)، هدف مؤتمر باريس إلى مواصلة دعم نساء وفتيات المنطقة الأورومتوسطية في السعي لتمكينهن وتحقيق المساواة بين الجنسين. وإذ يعترفون بما تلعبه النساء من دور هام في التغييرات الجارية في المنطقة، هدف الوزراء إلى المساهمة بشكل فعلي في تعزيز مشاركتهن في تنمية المنطقة سياسيا واقتصاديا ومدنيا واجتماعيا [31].

كما شهد اليوم الأول من أشغال المؤتمر الاقتصادي المتوسطي حول "التشغيل والتنمية الإقليمية" الذي انعقد في تونس بين 17 و18 سبتمبر 2013، حضور أكثر من 300 مشارك من 25 بلداً عضواً في الإتحاد من أجل المتوسط، وشارك في هذا الحدث، وزراء العمل من المغرب

والأردن وتونس وليبيا وفلسطين، فضلاً عن الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما حضره أبرز المختصين في مجال التنمية المحلية وخلق فرص العمل، إلى جانب مؤسسات أوروبية ومنظمات حكومية دولية ومؤسسات مالية دولية وكبار قادة الأعمال من القطاع الخاص.

شهد المؤتمر إطلاق المبادرة المتوسطية للتوظيف(Med4Jobs) ، وهي برنامج إقليمي رائد وضعته الأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط بهدف زيادة قابلية توظيف الشباب والنساء في منطقة شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، ودعم سبل خلق فرص العمل وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية القطاع الخاص. وسيعمل البرنامج على تحديد ونشر أفضل الممارسات الحالية، كما سيشجع تنفيذ مشاريع ملموسة تهدف إلى سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

فبمعدل بطالة يبلغ 25 ٪، تشير التقديرات إلى أن بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ستكون بحاجة إلى خلق 22 مليون وظيفة بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات الأجيال الجديدة من الشباب والنساء الوافدين على سوق العمل. ويسعى هذا المؤتمر، على غرار المشاريع والمبادرات الأخرى التي يدعمها الإتحاد من أجل المتوسط، إلى تلبية الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات في مجال خلق فرص العمل وتطوير الأعمال من أجل التغلب على هذا التحدي الكبير الذي يواجه مستقبل المنطقة [32].

إن اقتراح مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي يختلف عن المبادرات السابقة نوعا ما، يظهر من خلال ثلاثة عوامل:

- طغيان البعد الشخصي على هذا المشروع، الذي اقترن باسم الرئيس الفرنسي "نيكولا ساروكوزي" المندفع لتحقيق انجازات واختراقات ملموسة على المستويات كافة، و من بينها المستوى المتوسطي.

- تعبير المشروع عن تباين استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين محورين: الأول تقوده فرنسا المشدودة جنوبا نحو مستعمراتها القديمة، و بصفة خاصة في المغرب العربي، بينما تحظى الحدود الشرقية لأوروبا باهتمام المحور الألماني.

- تزامن إطلاق المشروع مع انسداد مسار برشلونة، و قد ظهر ذلك منذ البداية في رغبة الأوروبيين في تجاهل الصراع العربي-الإسرائيلي في مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، بهدف تجنيبه آثاره السلبية.

إذ ما لا شك فيه أن تأسيس مشروع على هذا النهج لا يمكن أن تتوفر له عناصر النجاح إلا في ظل مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط يصاحبه شفافية ونوايا صادقة من الجانب الأوروبي للتعاون مع دول جنوب المتوسط وفقا لمبدأ المساواة في تبادل المنافع والمصالح. وعليه فمن المرجح أن يواجه هذا الاتحاد الجديد العديد من التحديات نتيجة لاعتبارات إقليمية ودولية، هذه الاعتبارات تتمثل في الفوارق العظيمة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، هذا ما سيجعل الاتحاد الجديد مختل التوازن لصالح أوروبا، وإن الجانب الأوروبي في الغالب سيملي شروطه وسيكون ذلك على حساب مصالح الدول المتوسطية.

الإحالات:

(1) Frédéric Allemand, « La Coprésidence de l'Union pour la Méditerranée : l'expression d'unie Volonté Politique Renouvelée ». dans L'Union Pour La Méditerranée : Pourquoi ? Comment ?. Paris : Fondation pour l'innovation politique. Juin 2008. p.6.

(2) هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط". في المجلة العربية للعلوم السياسية. ع19، جويلية 2008، ص.152.

(3) مصطفى صايج، "الاتحاد المتوسطي"، في العالم الاستراتيجي، ع.1، مارس 2008، ص.ص.8-9.

(4) أحمد مختار الجمال، الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله. الإمارات: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ICFC، د.س.ن، ص.5.

(5) وكالة الأنباء الفرنسية، ساركوزي وبرودي وثاباتيرو يطلقون نداء روما من أجل المتوسط. من الموقع الالكتروني:

http://www.akhbar.ma/_i35104_2.html تاريخ الدخول 19 أفريل 2008.

(6) هاني الشميطلي، مرجع، سابق، ص.153.

(7) خطاب السيد نيكولا ساركوزي، حول الاتحاد المتوسطي، طنجة، المغرب، في 23 أكتوبر 2007 . من الموقع الالكتروني:

http://www.ambafrance-eg.org/article.php3?id_article=165 تاريخ الدخول 26 أفريل 2008.

(8) Denis Bauchard, « L'Union pour la Méditerranée : un Défi Européenne », Dans Politique Etrangère. Janvier 2008, p.59.

(9) أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص.13.

(10) Dorothée Schmid, « Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée ». Dans : Questions Internationales. N°2067. Mars/Avril 2009. p.5.

(11) هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص.160.

(12) كانت سلوفينيا رئيسة الاتحاد الأوربي وقتئد، وهي دولة صغيرة تعدادها حوالي مليونين نسمة.

(13) الجزيرة، الاتحاد المتوسطي. من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1086080 تاريخ الدخول 16 ماي 2009.

(14) أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص.12.

(15) خليل حسن، "كيف ولماذا تعدل مشروع الاتحاد المتوسطي". في مجلة الخليج. من الموقع الالكتروني:
http://www.alkhaleej.ae/portal/277eaa5e-3566-47d9-bea9-e1cff5fb4c3c.aspx تاريخ الدخول 9 مارس 2008.

(16) أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص.16.

(17) نفسه.

(18) برهان غليون، "الاتحاد من أجل المتوسط، ورقة نعوة الوحدة العربية"، في مجلة الحوار المتمدن، ع 2301، يوم 3 جوان 2008، من الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136512 تاريخ الدخول 10 جانفي 2009.

(19) Sania El Kadi, L'Union pour la Méditerranée : une nouvelle donne géopolitique. (Mémoire de Master2), Université de Paris11 : Ecole Nationale D'Administration, Option Diplomatie et Négociation. 2007-2008. p.39.

(20) Conseil de L'Union Européenne, « Processus de Barcelone : Union pour la Méditerranée : Déclaration », Dans Conclusions de la Présidence. Bruxelles, 20 Mai 2008. p.19. Dans Le Site :
http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/fr/ec/99435.pdf, consulté le 17 Mars 2009.

(21) هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص.161.

(22) سامية بيرس، "الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية"، في مجلة السياسة الدولية، ع 174، أكتوبر 2008، ص.134.

(23) نفسه.

(24) Dorothée Schmid, Op.Cit, p.6.

(25) موقع الجزيرة، الاتحاد المتوسطي، من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1086080

(26) أ ف ب. "يتولى مهامه كأمين عام للاتحاد: المساعدة يدشن إنطلاقة إتحاد المتوسط". في جريدة العرب اليوم. الأردن. من الموقع الإلكتروني http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=215131 تاريخ الدخول 10 مارس 2010.

(27) برهان غليون، في مجلة الحوار المتمدن، ع 2301، يوم 3 جوان 2008، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136512، تاريخ الدخول 10 جانفي 2009.

(28) خالد بن سلطان بن عبد العزيز، "الاتحاد من أجل المتوسط"، في الموسوعة الالكترونية مقاتل من الصحراء، www.moqatel.com/openshare/indexf.html

(29) سفر ألان جوبيه إلى برشلونة لحضور اجتماع الإتحاد من أجل المتوسط (5 تموز / يوليو 2011)
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/le-bassin-mediterraneen/l-union-pour-la-mediterranee/article

(30) أ.أسماء، "تنفيذ في 2013 العديد من مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط". في **جريدة النهار**. 23 جانفي 2012. من الموقع : http://www.ennaharonline.com/ar/national/140834.html

(31) باريس تستضيف المؤتمر الوزاري الثالث للإتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع، **موقع الإتحاد من أجل المتوسط.** 12 سبتمبر 2013.
http://ufmsecretariat.org/ar/union-for-the-mediterranean-third-ministerial-conference-on-strengthening-the-role-of-women-in-society

(32) المؤتمر الاقتصادي المتوسطي: الإتحاد من أجل المتوسط يعزز فرص العمل والتنمية الإقليمية في منطقة المتوسط. **موقع الإتحاد من أجل المتوسط.** 17 سبتمبر 2013.
http://ufmsecretariat.org/ar/mediterranean-economic-conference-union-for-the-mediterranean-/promotes-employment-opportunities-and-territorial-development-in-the-mediterranean-region